

قضية اليوم

وزير المال «يعدّل» خطوات التصحيح:

إعادة جدولة الدين بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف

اليوم الثاني، أثارت تصريحات وزير المال علي حسن خليك ردود فعل سلبية في السوق المالية، بعد التصريح الاول لـ«الإخبار»، قبل يومين، تراجمت أسعار التاهين على سندات الدين اللبنانية بالعملات الأجنبية المتداولة في السوق الدولية نحو 6 نقاط مئوية، وبعد التصريح الثاني، أمس، تراجعَت الأسعار بنحو 4 نقاط. الخطير في التصريح الأخير أنه أتى بمثابة تصحيح للتصريح الاول، وأكد أن الوزارة تتعاون مع مصرف لبنان والمصارف للقيام بإعادة جدولة الدين العام

محمد وهبة

بعد الصدمة التي تلقتها الأسواق المالية أول من أمس، إثر تصريح وزير المال علي حسن خليل لـ«الإخبار» عن إعداد الوزارة خطة للتصحيح المالي الطوعي تشمل «إعادة هيكلّة الدين العام»، أطلق خليل أمس تصريحاً تصحيحياً حاكي لهجة المصرفيين وأصحاب الرساميل، في محاولة لمحو الأثر السلبي الذي تسبّب به تصريحه الأول. إلا أن وقعه كان أكثر شدّة على الأسواق. وزير المال أكد لـ«بلومبرغ» أن الوزارة تعدّ خطة للإصلاحات في مالية الدولة وموازنتها تتضمن مجموعة من

استمرار الملمع في السوق المالية يخفض أسعار سندات اليوروبوندز 4 نقاط مئوية

السوق تنظر إلى إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة على أنها إشعار بالإفلاس

الإجراءات لإعادة التوازن المالي مؤقتة «سيدر»، وبيئتها «إدارة» الدين وإعادة جدولته بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف».

لم يلتفت تجار السندات والمودعون لما سبق هذه العبارة وما تلاها في البيان نفسه، بل صدموا من أنها جاءت بعد لقاء الوزير وقدا مؤلفاً من رئيس الهيئات محمد شقير ورئيس جمعية المصارف جوزف طربية ورئيس جمعية تجار بيروت المصرفي نقولا شُفاس. بدا كأن الهدف لا يقتصر على استبدال عبارة «إعادة هيكلّة الدين العام»

أيت الحسابات المالية للجدولة؟

أنجزت فرق وزارة المال المكلفة بإعادة تكوين الحسابات المالية النهائية للدولة أعمالها ضمن المهل المحددة، وأحالت تقاريرها إلى وزير المال علي حسن خليل في أيلول الماضي. إلا أن هذه التقارير لم يتسلمها مجلس الوزراء وديوان المحاسبة حتى الآن.

تشمل هذه التقارير كل الفترة من 1993 حتى 2017، وهي تتضمن ميزان الدخول لسنة 1993، إذ إن تصغير الحسابات في حينه منع ديوان المحاسبة من إعطاء الموافقة النهائية على جميع قُطوعات الحساب حتى عام 2003، ليتوقّف بعدها وضع قوانين الموازنة وقطوعات الحساب كلياً.

وكان مجلس النواب قد أقر قانون موازنة عام 2017 بعد انقطاع 12 سنة، في مخالفة لأحكام الدستور التي تنص على إقرار قطع حساب السنة السابقة قبل إقرار قانون موازنة السنة اللاحقة، ووضع مجلس النواب مهلة انتهت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي لإعداد الحسابات المالية النهائية، إلا أن هذه الحسابات لا تزال نائمة في الأراج على الرغم من إنجازها، بجهة عدم تأليف الحكومة، في حين انتهت المهلة الدستورية لإصدار قانون موازنة عام 2019، ما يطرح تساؤلات جدية عن مصيرها.

(الإخبار)

بعبارة «إعادة جدولة الدين العام» بل التلميح إلى أن إعادة الجدولة هي الخطوة التي يوافق عليها مصرف لبنان والمصارف.

ففي قاموس تجار السندات، إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة هما مؤشر واضح على مستوى الأزمة التي يعيشها لبنان، والتي تستدعي القيام بإجراءات يعكسان مساراً إفلاسياً للجدولة ويرفعمان من احتمالات التخلف عن السداد. صحيح أن هناك فرقاً بين إعادة الهيكلة التي قد تنطوي على مصادرة الدولة لنسبة من قيمة السندات لتخفيف مديونيتها، أو ما يسمى «قصة الشع»، وبين إعادة الجدولة التي لا تتضمن عملية مصادرة، بل تفرض على حاملي السندات تحديداً قسرياً في اكتتاباتهم على فترات طويلة. إلا أن هذا الفرق لا يلغي الخلفية التي يمكن أن تدفع بلداً ما إلى طرح إجراءات قسرية من هذا النوع. الأسوأ

في التصريح الثاني، أنه يشير إلى وجود رغبة وتنسيق بين وزارة المال ومصرف لبنان للقيام بعملية إعادة الجدولة في ظل سكوت هذا الأخير. بكل بساطة هذه الإجراءات المتوقعة تعكس مخاطر مرتفعة ماليًا، وهي تدفع أي مستثمر للانسحاب فوراً. والمخاوف التي يخبرها هذا الأمر لا تقتصر على خسائر السندات في التداولات، بل إن فقدان الثقة انعكس سلباً على حجم تحويلات الودائع من الليرة إلى الدولار، وتحويل الدولارات إلى خارج لبنان.

كذلك، كان المحللون الماليون في السوق يتعمّقون في تفسير تصريحات الوزير انطلاقاً من استحقاتات سندات الدين المترتبة على الدولة اللبنانية بالدولار الأميركي (يوروبوندز). فقد نقلت «بلومبرغ» عن مؤسسة «موندّي» لإدارة الأصول، أن السلطات اللبنانية ستسارع إلى حماية المصارف

إعادة جدولة الدين بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف

المصادر أكدت أن مصرف لبنان تدخل بعد التصريح الأول شارياً للسندات، وضغط على بعض المصارف المحلية والأجنبية التي يعمل فيها لبنانيون لإقناعهم بجدوى شراء السندات أو عدم بيعها، ما أوقف انهيار الأسعار في فترة بعد الظهر. وبعد التصريح الثاني، فقد السوق الثقة التي كان يوليها لوزارة المال ولمصرف لبنان، وبات الوضع الهش أكثر دقّة وهشاشة. أما عمليات التحويل من الليرة إلى الدولار ومن لبنان إلى الخارج، فقد تسارعت تبعاً لاستحقاقات الودائع في القطاع المصرفي وتوفّر السيولة بالدولار التي عمل مصرف لبنان على تجفيفها خلال الأشهر الماضية.

وكانت السوق قد تجاهلت الشق الثاني من تصريح خليل لـ«بلومبرغ» والذي يتطابق مع تصريح وزير الاقتصاد، المصرفي، رائد خوري (راجع «الإخبار» أمس، استعاد خليل لهجة أصحاب المصارف الذين يرفضون أي شكل من أشكال إعادة الهيكلة والجدولة، ويربطون موافقتهم عليها بمشروع واضح لخصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء وتشريد موظفي القطاع العام. خليل قال بوضوح «إن الخطة تتضمن خفض الإنفاق وإصلاح قطاع الكهرباء وخفض عجزه، وإشراك القطاع الخاص، وإصلاحات ضريبية وتحفيزية للاقتصاد، وتعزيز الودارات، لا سيما الجمريّة، ووقف التهرب (...)» كما لا نية لإعادة الهيكلة والمش حقوق حاملي أدوات الدين السيادي بأي شكل من الأشكال. كما انه ليس من ضمن المقترحات إعادة النظر بتخفيف قيمة العملة اللبنانية التي يشكل استقرارها عاملاً مهماً. والتأكيد على التزام وزارة المال بكامل حقوق حاملي سندات الدين المصادرة باسمها وبقيمنتها وكافة المترتبات المتوجبة عليها».

ولم يقتصر موقف خليل على استعادة خطاب خوري فحسب، بل كال المديح للقطاع المصرفي، شاطبي من بياناته أي كلام يتعلق بإعادة هيكلّة الدين العام. فحسب البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لوزير المال، زاره وفد من الهيئات الاقتصادية بهدف «استيضاح الكلام المنسوب الي وزير المالية أمس في إحدى الصحف المحلية».

وقد «أثنى الوزير على الدور الوطني والبناء الذي يقوم به القطاع المصرفي اللبناني في تنمية الاقتصاد الوطني وإمداد القطاعين العام والخاص بالموارد المالية وانظام الدورة المالية في البلاد، وأكد أنه ينبغي على جميع المعنيين المحافظة على سلامة وصلابة النظام المصرفي لما له من دور محوري في تأمين الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. وبعد جولة مناقشات حول الوضعين المالي والاقتصادي المازومين، اتشاد الوفد بجهود وزير المالية في استنباط حلول مالية لخفض التفتحات وزيادة الإيرادات لكسر الحلقة المفرغة المتخلّطة بارتفاع عجز الموازنة ونهايى الدين العام. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على الارتشاع أسعار التنامين على السندات، فيما زاد حجم التحويلات من الليرة إلى الدولار، ومن لبنان إلى الخارج، بحسب مصادر مطلعة.

المشهد السياسي

توتّر بين بعبداءوعين التينة

برّي: «ما حدا يمزح معنا»

عنوان التوتّر في البلد

هذه الأيام هو القمة

التنموية الاقتصادية المربية،

ورئاسة مجلس النواب، دعوة

لليبا اليه القمة كانت الضيق

الذي اشكع المواجهة

وضعتك المحال لبنانال الردّ

بين بعبداءوعين التينة،

واستدعت اجتماعاً طارئاً

للمجلس الإسلامي الشيعي

تأييد الرئيس نبيه برّي

اللبيبة لكشف مصير الإمام وأخويه»، إشارة أخرى إلى تأييد موقف برّي ودعمه.

وأوضح برّي أمس أنّ الشعب الليبي «ليس المستهدف، فال مواطنون الليبيون موجودون بكثرة في البلد ولم يتعرّض أحد منهم للاذى»، مُشيراً إلى أنّ «موقفنا نابع من كون قضية الإمام موسى الصدر ورفيقه مبدئية. الإمام لم يبقَ زيارة ليبيا بهدف السياسة، بل كان موجوداً هناك من أجل حماية لبنان». وقال برّي، أمام زواره، إنّ النظام الليبي الحالي لا يتعاون للكشف عن مصير الإمام الصدر»، مستغرباً «موقف بعض القوى السياسية من هذا الملف»، وتضمن كلاً برّي تصعيداً، مع تأكيده أنّ «الموضوع منس مزحة. ما حدا يمزح معنا، وإذا كان البعض قد أشار إلى أننا

سنقوم بـ 6 شباط سياسي، فنحن نقول إنّنا سنقوم بـ 6 شباط سياسي وغير سياسي»، وردّاً على الربط بين موقفه من دعوة ليبيا إلى القمة، ومشاركتها عبر وفد برئاسة رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، هي الحدث الأساسي. أمس، بلغ التوتّر الداخلي أوجه، مع البيانين المتضادين بين اللجنة المنظمة للقمة الاقتصادية (يرأسها المدير العام للقصر الجمهوري أنطوان شقير)، والمكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب نبيه برّي، الذي اعتبر أنّ معلومات واردة في

البيان الصادر من القصر الجمهوري «مختلفة وعارية من الصحة تماماً»، ليس برّي «وحيداً» في معركته لمنع الوفد الليبي من الوصول إلى البلد، طالما أنّ قضية الإمام موسى الصدر ورفيقه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين لم تحلّ. فقد حصل رئيس المجلس أمس على غطاء موقفه من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي أسسه الإمام المغتّب. المجلس عقد اجتماعاً طارئاً برئاسة الشيخ عبد الأمير قبلان، وأصدر بياناً أعلن فيه رفض «دعوة السلطات الليبية للمشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية، فيما كان المطلوب من الدولة اللبنانية أنّ تُسخر كل إمكانياتها للضغط على السلطات

تقرير

سجال قضية القذافي مستمر: ما حكاية الوثيقة المسرّبة؟

رضوان مرتضى

لم يتوقّف السجال الذي انطلق على خلفية إحالة وزير العدل سليم جريصاتي قضية هنييعل القذافي إلى التقنيش للتثبت من قانونية المسار القضائي بعد دخول توقيف ابن الزعيم الليبي المخلوع معمر القذافي عامه الرابع، ودخلت على خط السجال، عائلة الإمام المغتّب السيد موسى الصدر.

أما جديد القضية، فقبول وزير العدل سليم جريصاتي تحدّي النائب علي برّي له بإبانت تلقيه مراسلة من جنيف تتضمن سؤالاً عن ملبسات توقيف القذافي، وجرى أمس نشر وثيقة أرسلت إلى وزير العدل، وتكشف عن وصول القذافي الشهر الحالي قادماً من جنيف لقاء جريصاتي. وقد وجّه وزير العدل، عبر «الإخبار»، دعوة إلى النائب برّي لحضور هذا اللقاء. وقد تبيّن أنّ الوثيقة مؤرخة في السابع من الشهر الحالي، ومرسلة من جمعية «الف ومرکز» «الحقوق المدنية والسياسية»، وتبلغ فيها وزير العدل أنّ موفداً يرغب في زيارة لبنان بين 28 و30 من الشهر

أنّه «خلال القمة العربية التي عُقدت في بيروت عام 2002، شاركت ليبيا في القمة بوفد رفيع المستوى (ترأسه أمين شوّون الاتحاد الأفريقي في اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، علي عبد السلام التركي)». وسرعان ما أتى الردّ، من المكتب الإعلامي لبرّي، مُكذّباً ما ورد، كاشفاً أنّ «وزير المال زار فخامة الرئيس بناء على طلب الرئيس برّي، مُحتجاً

بإبلاس الغرب، محمد سكينية، على هذه الخطوة، كونه مُقرباً سياسياً من حركة أمل. أما إذا لم يتخذ الأمن العام موقفاً من الوفد الليبي، وشارك الأخير في القمة، فيجري التحضير لتحركات في الشارع.

من جهته، اتهم الوزير جبران باسيل رئيس المجلس النيابي، من دون أن يُسمّيه، قائلاً «إنّه «لا يمكن أن تكون العلاقات مع سوريا موضع مزايادة داخلية يستخدمها طرف ما يريد أن يحسن علاقته الخاصة بها، فترأيذ على حساب لبنان». وأكد أنّه في «طلبة

العربية ولن تكون مجرد تابع لغربنا لنلحق به إلى سوريا عندما يقرر هو ذلك. نحن اعترضنا من الأساس على تجميد عضوية سوريا في أفضل العلاقات العربية وحافظنا على أفضل العلاقات معها، ومن الطبيعي أن نساعد اليوم على عودتها». ويربط باسيل الموقف من قبل

على توجيه دعوات إلى الليبيين». وفي هذا الإطار، تقول مصادر مواكبة للملف إنّ «الظرف تبدل بين الـ 2002 والـ 2019، واهمه عدم التجاوب والتعاون في كشف مصير الإمام الصدر». وتؤكد أنّ الأمور تستحضرها في كل خطاباتها».

وكانت اللجنة المنظمة للقمة قد أصدرت بياناً، «هدفه توضيح بعض التحقّاط التي أثيرت، وليس الدخول في سجال مع رئيس المجلس النيابي»، بحسب مصادر بعيدا. وورد في البيان أنّ «برّي

أبلغ رئيس اللجنة العليا المنظمة للقمة الدكتور أنطوان شقير ورئيس اللجنة التنفيذية الدكتور نبيل شديد موافقته على دعوة ليبيا، على أن تُوجّه الدعوة عبر القنوات الدبلوماسية، فتحتمّ ذلك بواسطة مندوب ليبيا لدى جامعة الدول العربية. أما في ما يتعلق بدعوة سوريا، فقد أوضح عضوا اللجنة لدولة الرئيس برّي أنّ هذه المسألة مترتبة بقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وليس قراراً لبنانياً». وختم البيان بالإشارة إلى

«هدفه توضيح بعض التحقّاط التي أثيرت، وليس الدخول في سجال مع رئيس المجلس النيابي»، بحسب مصادر بعيدا. وورد في البيان أنّ «برّي

سجال قضية القذافي مستمر: ما حكاية الوثيقة المسرّبة؟

ضابط رفيع في نظام معمر القذافي التي تتجول مع قفبية خضراء وتوقّفها أو ترحيلها من البلاد». «جمعية «الف» من جهته، قال وزير العدل سليم جريصاتي لـ«الإخبار»: «جمعية «الف» هي المنظمة غير الحكومية التي ترفع التقرير للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»، مشيراً إلى أنّها «مكفّلة بالاستقصاء وجمع المعلومات لرفع التقرير للجنة حقوق الإنسان». وذكر جريصاتي أنّ «المنظمة، وهي جمعية غير حكومية تعمل لدى الأمم المتحدة.

غير أنّ هذه الوثيقة لم تُكسب وزير العدل الرهان. فقد رد الطرف المقابل أنّ المراسلة التي تناقلتها مواقع الكترونية تؤكد أنّ أي جهة رسمية لم تسال عن هنييعل القذافي، مشيرة إلى أنّ هناك نحو 3500 جمعية غير حكومية في جنيف.

وبالتالي، لا مفاعيل لطلب هذه الجمعية، وكره الرئيس نبيه برّي موقفه من قضية توقيف هنييعل القذافي، قائلاً «صحیح أن الرجل كان طلاً حين الخطف للإمام، لكنه عاد وتسلّم في ما بعد منصباً أميناً، وهو ملك معلومات عن القضية». ولفت رئيس مجلس النواب إلى «مكثرة صدرت من قاضي بملاحقة ريم الدبري، ابنة